

الحكومة وتشغيل المواطنين في قطاع غزة - افاق وتحديات  
أ. علاء الدين خليل السيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

الحكومة وتشغيل المواطنين في قطاع غزة - افاق  
وتحديات

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على  
قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. علاء الدين خليل السيد  
جامعة العلوم المالية - بينانج

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحكومة الفلسطينية في توفير فرص عمل للمواطنين في قطاع غزة، مؤكدة على أهمية هذا الدور في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الموارد والإمكانات المتاحة من خلال رؤية تنموية بمبادرة حكومية، وذلك من خلال التعرف على واقع قطاع غزة الآن، والمعوقات والتحديات التي تواجه الحكومة الفلسطينية داخلياً وخارجياً وسبل التغلب عليها، وفي ظل الحصار الجائر المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن أربعة أعوام متتالية، وبعد عام ونصف من الحرب الضروس التي شنتها قوات الإحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع المحاصر.

جاءت هذه الدراسة تلبية لنداء الجامعيين العاطلين عن العمل، واستجابة لصرخات العمال الذين حرموا من العمل خارج قطاع غزة، وتألماً لأرامل الشهداء اللواتي فقدن أزواجهن في حرب الفرقان ويتن أمام ألم الفراق وتحدي البقاء، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم مقترحات قد تساهم في بلورة حلول تطبيقية يمكن أن تترجم إلى مشاريع عملية بما يتناسب مع واقع قطاع غزة والإمكانات الحكومية المتاحة.

وركزت الدراسة على قراءة بعض المؤشرات الإحصائية كأعداد الخريجين خلال ثلاث سنوات مضت، أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم للأعوام القادمة، بالإضافة إلى مؤشر إرتفاع نسبة البطالة التي وصلت الى 80% خلال العام 2008م بمعدل فقر 90%.

وقدمت الدراسة بعض الحلول المقترحة التي قد تساعد المهتمين في القطاع الحكومي في بلورة رؤية تنموية تهدف إلى إغتنام الموارد رغم ندرتها لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، من خلال تحقيق التكافل الإجتماعي، وتنظيم جمع الزكاة، ودعم المشاريع الصغيرة، وتشجيع العمل الافتراضي.

وتقدمت الدراسة ببعض التوصيات في ضوء الحلول المقترحة، تركزت في دعوة الحكومة إلى تخفيض سن التقاعد للموظفين الحكوميين، وضبط الإزدواجية في التوظيف، كما أكدت على أهمية الدور الحكومي في تحقيق التكافل الإجتماعي وتنظيم أموال الزكاة، ودعت الدراسة إلى تحفيز الخريجين للمبادرة بمشاريع نوعية إبتكارية ترعاها مؤسسات القطاع الحكومي، كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع العمل الافتراضي ودراسة مقترح تصدير الأيدي العاملة وفق ضوابط تحد من مساوئ التجارب السابقة.

## **Abstract**

This study aims to concentrate on the role of Palestinian government in creating job opportunities for citizens in Gaza strip. The importance of this role is focused on how to alleviate the sufferance of the Palestinian people. Moreover, how the government can initiate a developmental vision according to available resources and capabilities. Furthermore, the study highlights the obstacles and challenges facing the Palestinian government internally and externally, and how to overcome them, such as unjust siege imposed on Gaza strip since four years, and the challenges of the brutal war waged by the Israeli occupying forces on December 2008.

This study responds to undergraduates' appeals and reacts with workers who have been deprived to work outside Gaza Strip for more than five years. Moreover, this study is to support martyrs' wives who lost their husbands in war and remain between the pain of separation and the challenge of survival. Thus, this study seeks to provide some suggestions which might contribute to provide some applicable developmental solutions according to available governmental resources.

The study focuses on reviewing statistical indicators such as numbers of graduates during the past three years, numbers of expected graduates during three coming years. Additionally, the study considered the increasing ratio of unemployment, which reached 80% during 2008, with poverty rate of 90%.

The study suggested some solutions that may help those who are interested in the governmental sector, such as, enhancing social solidarity, organizing the collection of Zakat, supporting the small projects, and encouraging the virtual work.

The study recommended reducing pension age for civil servants, controlling the duplication of jobs, reinforcing the governmental role to realize social solidarity, organizing Zakat funds, and encouraging the graduates to provide initiative projects. Furthermore, the study recommended encouraging the virtual work; export the labor force with avoiding the disadvantages of pervious experiences.

## أولاً: مقدمة:

يناط بالقطاع الحكومي مسؤوليات عديدة، تثقل كاهله، ولكن يبقى هو القطاع الأكثر مساءلة تجاه المواطنين، سيما عندما تتشكل تلك الحكومة من نواب أو أعضاء برلمان تم إنتخابهم من قبل الشعب.

وتعتبر المسؤولية الحكومية هي مسئولية الدولة تجاه الشعب، ومسئولية الراعي تجاه الرعية، باعتبارها الجهة المخولة في تحديد إحتياجات المواطن وتلبيتها، وقد تسعى الحكومة للتوازن في تقديم الخدمات لشرائح المجتمع، ولكن عليها أن لا تُغفل فئة متنامية في المجتمع الفلسطيني وهي فئة الشباب، سيما وأن هذه الفئة تخرج اليوم بمواصفات مختلفة من التأهيل العلمي، والإنتفاح العقلي، وزيادة الوعي تجاه قضايا مصيرية مختلفة.

إن الشباب وتحديدًا فئة الخريجين هم عماد بناء المجتمع، وهم عماد بناء الدولة، وهم أيضاً مورداً إستثمارياً، يمكن إغتنامه وتوظيفه توظيفاً أمثلاً للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والنهوض بالقطاع الحكومي والقطاعات الأخرى المساندة.

ولعل أبرز ما يثير التساؤل تجاه دور الحكومة هو ما مدى وضوح الرؤية تجاه الإستثمار في الخريجين الجامعيين ضمن خطة تنموية إستراتيجية، حتى لا تكون الحكومة أمام تحدي يتفاقم مع تزايد أعداد الخريجين العاطلين عن العمل أو ما يعرف ببطالة المتقنين، وحتى لا تكون الحكومة المتهم الوحيد، تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض التحديات التي تواجهها الحكومة بحثاً عن السبل الممكنة للتغلب عليها.

قد لا تستطيع الحكومات التغلب على مشكلة تشغيل الخريجين، وقد أمثلت من المقومات الأساسية لذلك الكثير من الموارد، فكيف هو الحال إذا ما كانت تلك الحكومة تتعرض لحصار جائر منذ ما يزيد عن أربع سنوات، وفي ضوء مقاطعة دولية، وضغوطات محلية وإقليمية.

لذا فإن هذه الدراسة تسعى للبحث على حلول تطبيقية لتفانم أزمة الخريجين في ضوء الموارد الحكومية الشحيحة، أخذه بالإعتبار ما تعانيه الحكومة من ضغوط سياسية، وحصار جائر، وذلك بما يحقق نوعاً من التوازن بين تشغيل الخريجين وتقديم أفضل ما يمكن من قبل الحكومة، مع تسليط الضوء على دور التربية الإسلامية في تشغيل المواطنين، ومن خلال إستقراء الجهود السابقة التي هدفت لوضع تصور لعلاج مشكلة البطالة وخلق فرص عمل.

**تساؤلات الدراسة:** لا يقتصر دور الحكومة على توفير الوظائف وفقاً لإحتياجات مؤسساتها الهيكلية، وإنما يناط بها نقل الخريج من نقطة التفكير المقيد المبرمج إلى نهج الإبداع والإبتكار، وتقديم الدعم والمساندة اللازمة لذلك، وتشريع القوانين التي تكفل الحفاظ على إستقرار الوظائف والمهن. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على محورين رئيسيين:

أولاً: كيف يمكن للحكومة أن تساهم في تشغيل المواطنين وفق إستراتيجية تنموية وفي ضوء إستثمار العقول؟

ثانياً: كيف يمكن للحكومة تجاوز عقبات إرتفاع أعداد الخريجين وقلّة فرص التشغيل وغيرها من التحديات الأخرى؟

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى الاتي:

- 1- التعريف بواقع المجتمع الفلسطيني من حيث الزيادة المضطّردة في فئة الخريجين العاطلين عن العمل، والبيئة الداخلية والخارجية التي تعيشها الحكومة في قطاع غزة.
- 2- تسليط الضوء على الآثار السلبية المترتبة على إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع.
- 3- إبراز دور الحكومة في تشغيل وتوظيف الخريجين مع التركيز على بعض المقترحات والحلول التطبيقية وفقاً للموارد المتاحة والمتغيرات السياسية.
- 4- تحديد أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الحكومة في تشغيل الخريجين وسبل التغلب عليها.

**منهجية الدراسة:** تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في ضوء البيانات الاحصائية المتاحة، تستهدف فئة الخريجين الجامعيين للأعوام 2006 إلى 2008م، بالإضافة للطلبة المتوقع تخرجهم خلال الأعوام الثلاثة القادمة من 2010 إلى 2013م. كما تم التركيز على الابحاث التطبيقية والمقالات المنشورة كمصدر رئيسي للبيانات بجانب المراجع الأكاديمية الأخرى.

## ثانياً : قطاع غزة الواقع والتحديات :

يشكل قطاع غزة ما مساحته 365 كم مربع من الأراضي الفلسطينية، ويعتبر من أكثر المناطق عالمياً إزدحاماً بالسكان حيث يعيش فيه نحو 1.4 مليون فلسطيني، ويقدر عدد السكان في الكيلومتر مربع بنحو 3800 شخص<sup>(1)</sup> في ظروف إقتصادية صعبة، على الصعيد الداخلي والخارجي، لم تكن وليدة يوم وليلة وإنما نتاج عوامل عدة ورثتها أول حكومة فلسطينية تشكلت بعد الدورة الإنتخابية الثانية للمجلس التشريعي مطلع العام 2006م، حيث كان لإتفاقيات اوسلو الموقعة عام 1993م بين السلطة الفلسطينية والمحتل الإسرائيلي الأثر الأكبر في إعاقة التنمية الفلسطينية، كالقيود التي فرضتها التبيعة الاقتصادية للمحتل الاسرائيلي ممثلة في إتفاقية باريس الاقتصادية، وما شملته تلك الإتفاقية من قيود على تبادل السلع، من جهة أخرى ، لم تحقق السلطة الفلسطينية الهدف الأساسي المعلن من إتفاقية اوسلو نحو إقامة الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن التجربة الفلسطينية خلال الاعوام (1994-2000) وصفت بأنها تجربة قد فشلت السلطة الفلسطينية خلالها من الافادة من الفرص المحدودة المتاحة لها في اقامة دولة فلسطينية<sup>(2)</sup>، ومما لا شك فيه بأن الفترة اللاحقة لم تكن أكثر حظاً من السابقة لها، حيث إندلعت إنتفاضة الأقصى في أواخر سبتمبر 2000م، نتج عنها زيادة القيود المفروضة على قطاع غزة، كالإغلاق المستمر للمعابر، والحصار الإقتصادي، ومنع العمال من العمل في المناطق المحتلة عام

(1) وزارة الاقتصاد الوطني، الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة، 2005م، السلطة الوطنية الفلسطينية.  
(2) مكحول ، باسم ، عدوان ، يوسف، دور الحكومة في خلق فرص تنموية، بحث منشور : ورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2008، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ، الاردن.

1948م مما أدى إلى إرتفاع كبير في نسبة البطالة، ومن جهة أخرى، زادت القوات الاسرائيلية من التحكم في إدخال المواد الأساسية اللازمة للبنى التحتية، بالإضافة للإستهداف المتكرر للمؤسسات، وتقسيم قطاع غزة إلى عدة مناطق مغلقة يمزقها مساحات شاسعة من المستوطنات، الامر الذي أدى إلى زعزعة الإستقرار الداخلي، و شهد العام 2005م نقطة تحول جديدة في قطاع غزة، حيث تم إخلاء المستوطنات الإسرائيلية التي احتلت ما مساحته (28.4) كيلومتر مربع أي حوالي (7.8%) من مساحة قطاع غزة، إلا أن قوات الإحتلال الإسرائيلي كانت تسيطر على (116.7) كيلومترا مربع، أي ما نسبته (32.15%) من مساحة قطاع غزة الكلية<sup>(1)</sup> لتوفير الأمن والحماية لتلك المستوطنات، وعلى الرغم من أن الانسحاب الإسرائيلي كان أحادي الجانب، وكانت نوايا عزل قطاع غزة عن العالم قد بيّنت لدى قوات الاحتلال الصهيوني إلا أن حالة من الأمل بدأت ترسم على وجوه سكان قطاع غزة، فبدأوا بالتجوال بشعور نسبي بالأمان، وعمدوا إلى ضم ممتلكاتهم من أراضي وعقارات حرّموا من الوصول إليها على مدار سنوات طويلة، وبدأت الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة في تقديم مشاريع ورؤى تموية للإفادة من المحررات، إلا أن غالبية تلك المشاريع التي حظيت بتمويل خارجي قد توقفت تمويلها بسبب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في إنتخابات المجلس التشريعي مطلع العام 2006م مما زاد من تحديات الحكومة، فلقد كانت إنتخابات المجلس التشريعي الثانية من حيث التكرار والاولى من حيث مشاركة الحزب الحاكم (حركة التحرير الوطني فتح) والمعارضة (حركة المقاومة الاسلامية حماس)، نتج عنها فوز حركة المقاومة الاسلامية، وتبع هذا الفوز تحدي جديد برفض الإعتراف بتلك الحكومة، وتجاهل إرادة وإختيار الشعب الفلسطيني، ورفض حركة فتح المشاركة في حكومة وحدة وطنية وفق البرنامج السياسي الذي قدمته حركة حماس، أما على الصعيد الخارجي فقد فرض حصار شامل على تلك الحكومة المنتخبة مع عدم الإعتراف بها وتجاهل دورها وصلاحياتها الممتدة خارج الأراضي الفلسطينية.

فشلت الاحزاب الفلسطينية في تشكيل حكومة وحدة وطنية، نتج عن ذلك حالة من الفلتان الامني لم تستمر طويلاً حيث اضطرت الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس للقيام بمسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وأحكمت سيطرتها على قطاع غزة للقضاء على مظاهر التمرد والفلتان الامني في منتصف العام 2007م، نتج عن ذلك تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، وتكثيف الجهود المستمرة لمحاولة إسقاط تلك الحكومة بواسطة شتى كان آخرها الحرب التي شنها الكيان الاسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008 وبداية العام 2009م، والتي بلغ عدد ضحاياها (1419) شخصاً بينهم 1167 (82.2%) من المدنيين، (34.6%) منهم من الاطفال، و(12%) من النساء، وبلغ عدد الجرحى وفقاً لما أعلنته وزارة الصحة (5300) شخص، (30%) منهم من الاطفال و(15.6%) من النساء<sup>(2)</sup>. كما شكّلت تلك الحرب تحدي جديد سيما وأن هجمات المحتل الإسرائيلي أدت إلى تدمير (2114) منزلاً بشكل كلي تضم (3314) عائلة قوامها (19592) شخصاً، كما أدت إلى تدمير (3242) منزلاً بشكل جزئي تضم (5470) عائلة قوامها (32250) شخصاً كما تعرض نحو (16000) منزل لأضرار مختلفة<sup>(3)</sup>، في الوقت الذي لا يسمح بدخول أي من المواد الأساسية اللازمة لإعادة بناء قطاع غزة، سيما وأن جميع المعابر المطلّة على قطاع غزة تنفذ للكيان الصهيوني بإستثناء معبر رفح الذي يربط قطاع غزة

(1) معهد الأبحاث التطبيقية - ( أريج)، المستوطنات والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، 2005/10/22م، القدس.  
(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008- 18 يناير 2009، سبتمبر 2009م - فلسطين.  
(3) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، مرجع سبق ذكره..

بجمهورية مصر العربية، وهو لا يعمل بصورة منتظمة، ويسمح بمرور المسافرين من خلاله لأيام محدودة على مدار العام، ولا يسمح بدخول أي من السلع والمواد الأساسية من خلاله.

لقد بلغت نسبة البطالة قبيل إنتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000) ما نسبته (10%) في حين إرتفعت إلى (35%) حتى نهاية عام 2006م<sup>(1)</sup>، ووصل معدل الفقر حتى الربع الاول من العام 2005 إلى (80%) مقارنة بـ (40%) قبل إنتفاضة الأقصى<sup>(2)</sup>، في حين إرتفعت نسبة البطالة في العام 2008م لتصل إلى (80%) ومعدل الفقر إلى 90%<sup>(3)</sup>. وبالرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة على مدار أربع سنوات خلت، إلا أن الحكومة الفلسطينية ووفقاً للتقرير الإنجازات الذي أعدته عن سنة 2008م<sup>(4)</sup> إستطاعت أن تتغلب على جزء من تلك المعوقات، واستطاعت أن تسير أعمال مؤسساتها من وزارات وهيئات وفق برنامج تنموي يساهم في خفض معاناة المواطن الفلسطيني وفق ما أتيج لها من مقدرات، إلا أنها لازالت تعاني من آثار الحصار الإقتصادي والمقاطعة السياسية، وفرض قيود شديدة على تحويلات الأموال وإدخال السيولة النقدية إلى قطاع غزة.

### ثالثاً: مسؤولية الحكومة تجاه خلق فرص عمل:

يعتبر القطاع الحكومي هو الجهة المسؤولة أمام المواطنين، ففي الوقت الذي توجه فيه المواطن الفلسطيني بثقة إلى صناديق الإقتراع لإنتخاب حكومة يأمل أن تحقق له الأفضل من حياة كريمة آمنة، وإستقرار إقتصادي، فإن الحكومة تجد نفسها أمام مسئوليات شتى على الصعيد الداخلي كالالتزام الإجماعي والأخلاقي بإعتبار أنها انتخبت من المجتمع لخدمة المجتمع، والتزام سياسي بإعتبار أنها تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وتسعى لنقل معاناة للعالم وتضميد جراحه وتنتزع حقوقه المغتصبة، لذا فإن الحكومة في قطاع غزة لا تعمل مطلقاً في ظروف إعتيادية، ورغم ذلك إستطاعت أن تفرض نفسها وتصمد لخدمة الشعب الفلسطيني.

ذكر البرعي<sup>(5)</sup> على أن الدولة هي المسؤولة عن توفير فرص العمل، وأكد في دراسته على ضرورة توفير فرص عمل خلال السنوات القادمة، بأجور توفر حياة كريمة للمواطنين، وفي حال فقدان الدخل أو العمل، فإن على الدولة أن توفر تكافلاً اجتماعياً يضمن له دخلاً.

تتزايد مسؤولية الحكومة أمام تزايد أعداد الخريجين، فيشير الجدول رقم (1) إلى الزيادة المضطردة في أعداد الخريجين للأعوام من 2006-2008 حيث بلغ إجمالي عدد الخريجين الجامعيين وخريجي الكليات المتوسطة (22078) خريج، (47%) منهم من الذكور.

### جدول رقم (1)

#### أعداد الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة للفترة من 2006-2009

(1) عودات، عبد الباسط، البطالة في قطاع غزة، بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية، ط 1، 2010م - غزة - فلسطين.  
(2) وزارة الإقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره.  
(3) مؤسسة الضمير، تقرير حول أوضاع قطاع غزة منذ فرض العقوبات الجماعية، تقرير منشور، صحيفة البناء، العدد 379، الاثنين 4 شباط 2008م.  
(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، إنجازات الحكومة الفلسطينية رغم المعوقات للفترة من 2007/6/15 - 2008/6/15م - 2008م، غزة - فلسطين.  
(5) البرعي، أحمد حسن، التنمية البشرية ضرورة أساسية للتنمية الاقتصادية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي- جمهورية مصر العربية.

السنة	تصنيف المؤسسات التعليمية	اعداد الخريجين		
		ذكور	اناث	المجموع
2006/2005	الجامعات التقليدية	2552	1572	4124
	كليات جامعية ومتوسطة	822	690	1512
	<b>المجموع</b>	<b>3374</b>	<b>2262</b>	<b>5636</b>
2007/2006	الجامعات التقليدية	2382	3492	5874
	كليات جامعية ومتوسطة	1105	914	2019
	<b>المجموع</b>	<b>3487</b>	<b>4406</b>	<b>7893</b>
2008/2007	الجامعات التقليدية	2535	4131	6666
	كليات جامعية ومتوسطة	958	925	1883
	<b>المجموع</b>	<b>3493</b>	<b>5056</b>	<b>8549</b>

- الجدول من إعداد الباحث
- المصدر: الدليل الاحصائي لوزارة التربية والتعليم العالي للأعوام (2006 - 2008).
- تم استثناء مؤسسات التعليم المفتوح.

كما أن أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم خلال الأعوام الثلاثة المقبلة والذين التحقوا بالجامعات إبتداء من العام 2006/2005 قد بلغت (46926) طالب ، (46%) منهم من فئة الذكور.

## جدول رقم (2)

أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة للفترة من 2006-2009م

السنة	تصنيف المؤسسات التعليمية	اعداد الخريجين		
		ذكور	اناث	المجموع
2006/2005	الجامعات التقليدية	3574	5700	9274
	كليات جامعية ومتوسطة	1822	1021	2843
	<b>المجموع</b>	<b>5396</b>	<b>6721</b>	<b>12117</b>
2007/2006	الجامعات التقليدية	4992	7083	12075
	كليات جامعية ومتوسطة	3197	2290	5487
	<b>المجموع</b>	<b>8189</b>	<b>9373</b>	<b>17562</b>
2008/2007	الجامعات التقليدية	5094	7464	12558
	كليات جامعية ومتوسطة	2824	1865	4689
	<b>المجموع</b>	<b>7918</b>	<b>9329</b>	<b>17247</b>

- الجدول من إعداد الباحث
- المصدر: الدليل الاحصائي لوزارة التربية والتعليم العالي للأعوام (2006 - 2008).



## أسباب ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين:

- إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل شبه كامل لكافة المعابر، وعدم السماح بحرية تصدير أو إستيراد أي من السلع الأساسية.
- الفصل القسري لقطاع غزة عن الضفة الغربية ووقف حركة التبادل التجاري بينهما.
- منع الإيدي العاملة الفلسطينية من العمل داخل المناطق المحتلة عام 1948م
- الهدم المستمر للانفاق الحدودية التي تربط قطاع غزة بمصر، والتي تعتبر المنفذ الوحيد لتبادل بعض الاساسيات من السلع والمواد الغذائية.
- سيطرة اسرائيل على تحركات الاموال الداخلة الى قطاع غزة سواء كانت ارصدة بنكية يتم تحويلها، ام كانت سيولة نقدية يتم نقلها لدخل القطاع.
- الاجتياحات الاسرائيلية المستمرة والمتكررة واستهداف تدمير البنى التحتية في قطاع غزة.
- توقف الدعم المالي للمشاريع التنموية، وتجميد عمل العديد من المؤسسات الاهلية بسبب الوضع السياسي القائم.

ويضيف عودات<sup>(1)</sup> بأن من اسباب ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة هو اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، بالاضافة الى خلل ما يعترى سياسة التوظيف المتبعة ادت على عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فضلاً عن عدم التمايز في التخصصات التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي وعدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، بجانب قصور المعلومات المتاحة عن سوق العمل، بالاضافة الى غياب روح التكافل الاجتماعي والتعاطف التي دعى اليها الاسلام.

وترى الفليت<sup>(2)</sup> بأن هنالك أسباب أخرى تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين، منها: الافتقار للخبرة وقلة الطلب على التخصص، والافتقار إلى رأسمال، ومحدودية العلاقات الشخصية، بالاضافة إلى ضعف بعض المهارات الشخصية كإتقان اللغة الانجليزية والافتقار إلى مهارات استخدام الحاسوب.

إن المسؤولية المناطة بالحكومة الفلسطينية ليست مقتصرة على تلبية الحد الأدنى من إحتياجات الشعب الفلسطيني، بل والسعي إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، في ظل تنامي أعداد الخريجين، وفي ظل ميراث كبير من الترهل والفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ووسط إستتلاف عدد كبير من الموظفين عن وظائفهم العامة بسبب الإلتناء الحزبي أو التهديد السياسي بحرمانهم من المرتبات، مما أضطر الحكومة لتوظيف موظفين بدلاء بأجور جديدة، وتحمل الحكومة الفلسطينية لتبعات فصل وإنهاء خدمات العديد من الموظفين الذين رفضوا ترك وظائفهم لضغوط سياسية أو حزبية<sup>(3)</sup>.

(1) عودات، عبد الباسط، البطالة في قطاع غزة، بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية، ط 1، 2010م - غزة - فلسطين.  
(2) الفليت، خلود، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، بحث منشور: مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة

(2007/4/3-2)، كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية- غزة.

(3) السلطة الوطنية الفلسطينية، إنجازات الحكومة الفلسطينية رغم المعوقات للفترة من 2007/6/15 - 2008/6/15م - 2008م غزة - فلسطين.

## الآثار المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة وإضمحلال فرص العمل:

يترتب على ارتفاع نسبة البطالة وقلة فرص التشغيل آثار عدة تشكل تحدٍ جديد على الحكومة وتزيد من مسؤولياتها في مجالات شتى، من بينها:

- زيادة تسرب الاطفال من المدارس.
- زيادة عدد العاطلين عن العمل، ونشوء الفراغ الفكري وهدر الوقت والطاقات.
- زيادة نسبة الجرائم والانحراف والفلتان الأمني والبحث مصادر عمل غير مشروعة.
- هجرة العقول وأصحاب الأموال إلى الخارج.

## رابعاً: الحلول المقترحة:

تتعاطم مسئولية الحكومة بابعادها السياسية والإجتماعية من ناحية، وزيادة الضغوط الدولية على قطاع غزة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى زيادة أعداد الخريجين بتخصصات مختلفة أكاديمية وتقنية، ولعل علاج البطالة المتزايدة، في ظل الإمكانيات المحدودة أمراً ليس سهلاً، ولكن على الحكومة أن تسطر خطة تموية لفترة زمنية محددة تسعى من خلالها إلى تقليص نسبة البطالة الحالية، فإن عجزت عن ذلك، فليكن دورها في الحد الأدنى إيجاد حلول لمنع زيادة نسبة البطالة، وقد تتمكن الحكومة من وضع خطة تموية قابلة للتطبيق، ولكنها لا تؤتي ثمارها خلال سنوات قليلة، ويمكن أن تسترشد الحكومة ببعض الحلول المقترحة والتي من شأنها أن تساهم في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل عموماً وللخريجين خصوصاً، على النحو التالي:

### 1- تقليص سن التقاعد:

يعتبر سن الستين هو سن التقاعد، حيث يتم إحالة الموظف إلى التقاعد ويتقاضى راتباً تقاعدياً بناءً على عدد سنوات الخدمة<sup>(1)</sup> على أن لا تقل سنوات الخدمة عن الحد الذي يحدده القانون، ويمكن أن تبادر الحكومة في تقليص سن التقاعد، فيمكن تقليص سن التقاعد إلى 55 سنة لجميع الموظفين على أن ينهي الموظف حد أدنى من سنوات العمل وليكن 20 عاماً، كما يمكن أن تنفذ الحكومة مشروع التقاعد المبكر الاختياري، كأن يبدأ من سن الخمسين لمن أمضى في الخدمة خمسة وعشرين عاماً، وعلى الجهة المختصة ان تأخذ بعين الاعتبار تتوافر أيدي عاملة بديلة وكفاءة عالية كـ بعض التخصصات النادرة في الطب، أو بعض التخصصات الاشرافية، كما يمكن دراسة منح جانب في الاولوية للتوظيف لأحد أبناء الموظفين المتقاعدين تقاعداً مبكراً وفقاً لمعيار يضمن عدم الاجحاف بحقوق الخريجين الاخرين، وخطوة تشجيعية للتوجه نحو التقاعد المبكر.

### 2- تنظيم فرص العمل بحيث لا يجمع الموظف أكثر من وظيفة في آن واحد:

(1) ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، الدليل المرشد لموظفي القطاع العام المدنيين والعسكريين،  
[www.dft.gov.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=23](http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=23)

يمكن تنظيم فرص العمل بما يحقق التكافل الإجتماعي بحيث لا يجمع الموظف الحكومي بأكثر من عمل في نفس الوقت، سيما وأن المادة رقم (67) من قانون الخدمة المدنية الفلسطيني<sup>(1)</sup> قد نصت على حظر جمع الموظف الحكومي لأي عمل آخر بجانب وظيفته ، كان يكون موظفاً في القطاع العام ويمارس ويعمل في هيئة ربحية أو خيرية، بالإضافة إلى تنظيم عمل الأكاديميين العاملين في الجامعات الحكومية بما يحقق عدم تجاوز النصاب القانوني لساعات العمل خارج مكان العمل، ويمكن لديوان الموظفين العام أن ينظم ذلك وفق ضوابط بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة، ويمكن إستثناء بعض المهن لندرتها.

### 3- تنظيم جمع الزكاة:

تعتبر الزكاة الركن الأساسي لتحقيق التكافل الاجتماعي، ويمكن أن تساهم أموال الزكاة في تمويل العديد من المشاريع المعتمدة على الأيدي العاملة، ويستفيد منها عدد كبير من الأسر الفلسطينية، ولعل مبادرة المجلس التشريعي بإقرار قانون تنظيم الزكاة<sup>(2)</sup> يمكن أن يساهم في تدعيم عمل الهيئات القائمة على جمع أموال الزكاة وتوظيفها، لذلك يتطلب على الحكومة الفلسطينية تفعيل العمل بقانون تنظيم الزكاة، والتوعية الكافية بدور أموال الزكاة في إحداث تنمية إقتصادية مجتمعية، مع نشر تقارير إنجازات وتقارير مالية كافية بهذا الخصوص.

### 4- توجيه الشباب تجاه الأعمال المهنية والحرفية:

يمكن للحكومة أن تساهم في دعم المشاريع الحرفية أو المشاريع الفردية، كان يتم تخصيص مبالغ للإقراض بناءً على دراسة جدوى يقدمها طالب القرض، بشرط السداد على أقساط وخلال فترة زمنية محددة، على أن يقدم القطاع الحكومي المعلومات والإرشاد والتدريب الكافي للقيام بتلك المشاريع، وفي حال كانت المشاريع إنتاجية، يمكن للحكومة أن تساهم في تعميم هذا المنتج باعتباره منتج محلي، والمساعدة في توفير المواد الخام، أو منح المشاريع الفردية أولوية في توفير المواد الخام.

### 5- الإقراض بالمشاركة:

يستطيع الفرد أن يشعر بدرجة أعلى من الإطمئنان لدى مشاركته للقطاع الحكومي، في الوقت الذي ستحرص الجهة الحكومية الراعية لهذا البرنامج أن تبذل جهداً كبيراً لنجاح ذلك المشروع، وتقوم الفكرة على أساس تقديم الحكومة نسبة من رأس المال تكون هي النسبة الأكبر ، ويبادر الشخص بتقديم جزء آخر من رأس المال في مقابل شراكة لإنشاء مشروع من إعداد المواطن وبعد الحصول على موافقة لتشغيل هذا المشروع من قبل الجهة الحكومية، وهنا يكون رأس مال المشروع كبير، والمسئولية في المشروع موزعة على القطاع الحكومي وعلى الفرد، ويمكن أن تشترط الجهة الحكومية تشغيل عدد معين من الأيدي العاملة ضمن حدود رأس مال هذا المشروع.

(1) قانون رقم ( 4 ) لسنة 1998م بإصدار قانون الخدمة المدنية ، عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقفلي ، اعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت . <http://www.ramallahcci.org/pages/infocenter/laws/4-1998-civil.htm>  
(2) قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية، [www.dft.gov.ps/index.php?option=com\\_dataentry&pid=8&Itemid=27&des\\_id=1239](http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=8&Itemid=27&des_id=1239)

## 6- توجيه التخصصات الدراسية:

على الحكومة أن تحدد المجالات الاقتصادية التي ترغب في تنميتها، وتوجيه التخصصات الدراسية تجاهها، ويمكن للجامعات الفلسطينية بمبادرة من وزارة التربية والتعليم العالي أن تحدد تلك التوجهات من خلال نشرات توجيهية للجامعات بحيث تكون مبادرة في تدريس تلك التخصصات النوعية، والتي يمكن أن تحقق فرص عمل في قطاعات مختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية مع مراعاة التطور المضطرب في إحتياجات السوق.

## 7- تعزيز التكافل الاجتماعي:

لقد أظهر تقرير البنك الدولي <sup>(1)</sup> أن أحد أهم الأسباب التي حافظت على الإقتصاد الفلسطيني من الإنهيار منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى ومنع العمال من العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م كان يعود إلى ما أظهره المجتمع الفلسطيني من تماسك عظيم ومرونة كبيرة، فعلى الرغم من المعاناة والإحباط إلا أن الأسر الفلسطينية إستطاعت أن تحقق نوعاً من التشارك، وقد وصف التقرير بأن نسبة الإعالة قد بلغت 18 شخصاً لكل عامل في قطاع غزة، ولعل مجتمع يتحلى بهذه الصفة من التآزر يكون أجدر في التآزر من أجل التنمية والنهضة الإقتصادية، من خلال التكافل الإجتماعي، وذلك بصورة منظمة من خلال صناديق مخصصة للتكافل الاجتماعي، وفتح الباب أمام الأسر المقتدرة للمساهمة بشكل مادي أو عيني لموازرة الأخرى المحتاجة، ويمكن أن ينظم هذا العمل من خلال هيئة مختصة.

## 8- تشجيع العمل الافتراضي:

يعتبر العمل الافتراضي بوابة جديدة أمام الخريجين لممارسة وظائف جديدة خارج أماكن العمل التقليدية وربما بعيداً عن مكان السكن أيضاً، حيث يتيح العمل الافتراضي الفرصة للعمل خارج الوطن دون الحاجة إلى السفر، ويتيح العمل الافتراضي المرونة في إدارة الوقت، ويحتاج لبعض المقومات الأساسية كأجهزة الحاسوب والتدريب اللازم للمتطلبات تلك الوظائف الافتراضية، كما يتطلب من الجهة الحكومية الراعية كوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن توفر بنية تحتية مناسبة تشجع هذا النوع من الوظائف، ويناط بالحكومة أيضاً أن تبادر في توعية وتوجيه الخريجين نحو العمل الافتراضي لتوجيه الأيدي العاملة وتقليص الطلب على الوظائف التقليدية الأخرى، كتصميم البرامج التعليمية، وإعداد البرامج المختلفة حسب الطلب من خلال شركات وسيطة، وغيرها من فرص العمل الأخرى التي يمكن أن تنجح بمبادرات فردية إبداعية وتشجيع ورعاية حكومية.

## 9- المساندة الحكومية من الدول العربية والإسلامية:

إعتمد الإقتصاد الفلسطيني على تصدير الأيدي العاملة للعمل في الأراضي المحتلة عام 1948م حتى قبيل إندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000م، ويشير تقرير البنك الدولي بأن (21%) من مجموع الأيدي العاملة الفلسطينية كانت تعمل في الأراضي المحتلة عام 1948م أو ما يعرف بإسرائيل قبيل إنتفاضة الأقصى، حيث وفرت مدخولاتهم الصافية الخارجية ما نسبته (22%) من الناتج المحلي

(1) البنك الدولي، تقرير تقديري: بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والازمة الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2003م.

الفلسطيني<sup>(1)</sup>، وبالرغم من أن التقرير قد وصف الإستراتيجية التنموية التي إعتدها الفلسطينيون في تصدير القوى العاملة بأنها إستراتيجية ضعيفة وهشة، إلا أن تصدير الأيدي العاملة ضمن إستراتيجية تنموية ووفق آلية تسمح بتحقيق جزء من الدعم الحكومي العربي والإسلامي يمكن أن يسهم على مدار سنوات قليلة في خفض نسبة البطالة، كذلك في تنمية القدرات والعقول في نقل تجارب تنموية ناجحة إلى مدنها وبلداتهم، لذلك فإن تصدير الأيدي العاملة لا بد أن يكون مكفولاً بنظام وضمن إتفاقيات تضمن تحقيق تنمية إقتصادية وتشغيل للأيدي العاملة مع تجنب مساوئ التجارب السابقة.

ويمكن للحكومات العربية والإسلامية أن تستجيب لمبادرة مقدمة من الحكومة الفلسطينية، بحيث تسمح تلك الحكومات بتشغيل عدد من الأيدي العاملة بشكل سنوي ولفترة محدودة ضمن برنامج لتنمية الإقتصاد الفلسطيني وتقليص البطالة، كما يمكن أن تبادر الدول العربية والإسلامية في تقديم دعم مالي لرواتب وأجور العاملين في قطاع غزة، أو تتبنى دفع رواتب موظفين يعملون في قطاعات مختلفة كقطاع التعليم والصحة.

### 10- دعم المنتج المحلي لتنمية الإقتصاد المحلي:

ربما أن دعم المنتج المحلي يساهم بشكل كبير في خفض الواردات، يحتاج هذا الدعم لفترة زمنية ليست قصيرة قد تمتد إلى سنوات، ولكن يمكن أن تساهم بشكل فاعل بصورة غير مباشرة في توجيه القوى العاملة نحو إنتاج منتجات ذات جودة عالية، ولقد حقق القطاع الزراعي الفلسطيني على سبيل المثال تقدماً في هذا الجانب، ولعل نجاح بعض المنتجات الزراعية كالتوت الأرضي، والفاصوليا السوداني، وبعض أنواع الفواكه الموسمية كالبطيخ يعتبر خطوة نوعية نحو دعم الإقتصاد الفلسطيني وتوجيه القوى العاملة لحرف جديدة، كتربية الاسماك، وغيرها من المشاريع التي يمكن أن تحقق دخلاً مناسباً وتحقق تنمية إقتصادية على المدى الطويل.

### 11- دور الوزارات والهيئات الحكومية:

تختلف توجهات الخريجين في نوعية وطبيعة المهام العملية التي يمكن أن ينخرطوا بها بعد التخرج، فهناك من يميل إلى المغامرة وتأسيس عمل بشكل فردي، ومنهم من يطمح إلى التحرر من قيود العمل الحكومي ويسعى للعمل في شركات خاصة لما لها من ميزات الدخل المرتفع رغم إرتفاع المخاطرة تجاه الإستقرار الوظيفي، أما القسم الثالث فيتزاحم في طوابير المؤسسات الحكومية للتقديم لأي وظيفة تقبل المؤهل الذي حصل عليه، وقد نرى جزء من الخريجين يبحث عن أي عمل خارج إطار الدوائر الثلاث السابقة يدر له شيئاً من الدخل، وإن لم يتوافق مطلقاً مع مؤهله أو ميوله أو كلاهما، وهنالك من يتدافع للبحث عن أي مساعدات، ولعل دور الحكومة الأساسي ينبع في توجيه وصقل مهارات الطلبة، فيقع على عاتق وزارة التربية والتعليم العالي تقديم نشرات إرشادية نحو تخصصات جديدة وتحديد إحتياجات السوق من تلك التخصصات، وربما تستطيع الوزارة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية وضع خطة أكاديمية تضمن إفتتاح برامج أكاديمية نوعية، وتقليص البرامج الأخرى المتكررة، أما بعد التخرج، فيمكن لبعض الوزارات كوزارة العمل ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الإقتصاد الوطني على سبيل المثال بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام، تستطيع تلك

(1) البنك الدولي، تقرير تقديري: بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والازمة الإقتصادية الفلسطينية، مارس 2003م.

الوزارات أن تعمل مجتمعة من خلال لجنة تهدف إلى تدريب الخريج ضمن مجالات مهنية محددة يمكن أن تفتح أمامه المجال للانخراط في وظائف جديدة أو المنافسة عليها.

وقد أبرز تقرير إنجازات الحكومة للعام 2008م<sup>(1)</sup> دوراً تشغيلياً لبعض الوزارات ، فلقد إستطاعت وزارة الاقتصاد الوطني أن تقدم تمويلاً برأسمال مليون ونصف دولار ضمن نظام القرض الحسن لتمويل (95) مشروع ضمن المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً بالإضافة إلى تمويل سبعة مشاريع أخرى متنوعة الأنشطة، وربما يبدو الرقم صغيراً مقارنة بأعداد العاطلين عن العمل، إلا أن هذه المبادرة تعد خطوة جيدة في ظل الظروف الصعبة التي فرضت على الحكومة.

## 12- تشجيع المشاريع الصغيرة:

يمكن للحكومة أن تقدم منظومة متكاملة لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة، تقدم من خلالها التمويل اللازم لإنشاء تلك المشاريع، بجانب التدريب والإستشارات الفنية اللازمة، والحد من الأنظمة والقوانين التي تعيق الإستثمار، كما يمكن للحكومة أن تقدم حوافز تشجيعية كالإعفاء الضريبي، وشراء المنتجات، أو دعم المنتج في السوق، أو توفير المواد الأولية اللازمة في الإنتاج، أو حماية المنتج من منافسة المنتجات المستوردة الأخرى، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكافية عن السوق وإحتياجاته، وتقديم الإستشارات الفنية اللازمة بالخصوص، حيث تعتبر المشاريع الصغيرة ركيزة أساسية لإقتصاد العديد من الدول، ففي ايطاليا يوجد 2 مليون و300 ألف مشروع صغير، ويعتمد (70%) من إقتصاد أوروبا على المشاريع الصغيرة، أما أمريكا فقد وفرت (15) مليون فرصة عمل في العشر سنوات الأخيرة من المشروعات الصغيرة<sup>(2)</sup>.

## 13- تجارب بعض الدول في خلق فرص عمل:

لخص النيل<sup>(3)</sup> في دراسته مجموعة من تجارب بعض الدول العربية في تغلبها على البطالة، من بينها:

أ- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في جمهورية مصر العربية، حيث خصصت له الدولة اعتمادات كبيرة من الموازنة بهدف دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الخريجين للاستفادة من تلك المشاريع وتمليك أراضي زراعية مستصلحة لهم، وقدمت المملكة الأردنية مشروعاً مشابهاً من حيث التمويل من خلال صندوق الزكاة وصندوق المعونة الوطنية مع الاستفادة من توجيه وارشاد النشء بشراكة القطاع الخاص.

ب- ربط مخرجات التعليم والتدريب بإحتياجات السوق، وهذا ما قدمه برنامج الداكوم في دولة الكويت، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية في توفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة.

ت- التجربة السورية في انشاء حاضنات العمال والتي هي بمثابة مؤسسات تموية هدفها دعم ورعاية لامباردين والمبدعين والمبتكرين من اصحاب المشاريع الصغيرة، بحيث تقدم تشجع هذه

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، إنجازات الحكومة الفلسطينية رغم المعوقات للفترة من 2007/6/15 - 2008/6/15م - 2008م، غزة - فلسطين.

(2) ابراهيم، عبد الله حسن، أثر التربية الإسلامية في معالجة مشكلة البطالة، بحث منشور: شبكة الصومال اليوم ،

[www.somaliatodaynet.com](http://www.somaliatodaynet.com)، 2008

(3) النيل، عبد المنعم، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والاسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، 2006م، الخرطوم، السودان.

الحاضنة على تنمية مهارات العمل الحر وخلق فرص عمل دائمة وغير دائمة، وترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار، وتقديم خدمات واستشارات فنية وتسويقية وتمويلية، بجانب دعم وتنمية الموارد البشرية (1).

## التوصيات

تتقدم هذه الدراسة ببعض التوصيات التي قد تساهم في مساندة الحكومة للتغلب على التحديات المفروضة عليها تجاه تشغيل المواطنين، من خلال:

1. تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية المدنية والعسكرية، وتشجيع التقاعد المبكر مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة.
2. وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف، بحيث لا يجمع الموظف الحكومي وظيفة أخرى بجانب وظيفته وتحديد الفئات التي يمكن إستثناءها.
3. توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال الزكاة بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل.
4. توجيه فئة الشباب نحو الأعمال المهنية والحرفية وتقديم الدعم المادي والإرشادي الكافي لإنجاح تلك المشاريع الفردية.
5. توجيه التخصصات الدراسية لتلائم إحتياجات السوق من الأيدي العاملة، وتحفيز الجامعات على التقدم بمبادرات أكاديمية لهذا الشأن.
6. تشجيع العمل الإفتراضي من خلال تقديم الإرشاد الكافي للخريجين، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبنية العمل الإفتراضي وتحديد الضوابط والتشريعات اللازمة لتنظيم هذا العمل.
7. المبادرة الحكومية الفلسطينية لطلب مساندة ودعم حكومات ومؤسسات فاعلة في الدول العربية والإسلامية لدعم التوظيف في قطاع غزة، سواء بتصدير الأيدي العاملة، أو المساهمة في دفع رواتب الموظفين، أو التكفل بمشاريع تنموية تهدف لخلق فرص عمل مستقرة.
8. زيادة دعم المشاريع الصغيرة من خلال التوسع في الموازنة المعدة لذلك، وتقديم المزيد من الإستشارات الفنية اللازمة لنجاح تلك المشاريع وتقديم الحماية والتشجيع الحكومي كسواء المنتجات أو حمايتها من المنافسة الخارجية.
9. صقل وتنمية مهارات الخريجين من خلال تقديم النصح والتوجيه والتدريب اللازم للإنخراط في سوق العمل، أو زيادة مهاراتهم للمنافسة على وظائف جديدة.

## المراجع:

1. ابراهيم، عبد الله حسن، أثر التربية الإسلامية في معالجة مشكلة البطالة، بحث منشور: شبكة الصومال اليوم، www.somaliatodaynet.com، 2008م.

(1) تيشوري، عبد الرحمن، حاضنات الاعمال في هيئة مكافحة البطالة السورية، مقال منشور: مجلة الحوار المتمدن، العدد 1443، بتاريخ 2006/1/27م.

2. البرعي، أحمد حسن، التنمية البشرية ضرورة أساسية للتنمية الاقتصادية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي - جمهورية مصر العربية.
3. البنك الدولي، تقرير تقديري: بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والازمة الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2003م.
4. تيشوري، عبد الرحمن، حاضنات الاعمال في هيئة مكافحة البطالة السورية، مقال منشور: مجلة الحوار المتمدن، العدد 1443، بتاريخ 2006/1/27م.
5. ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، الدليل المرشد لموظفي القطاع العام المدنيين والعسكريين، [www.dft.gov.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=23](http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=23)
6. السلطة الوطنية الفلسطينية، إنجازات الحكومة الفلسطينية رغم المعوقات للفترة من 2007/6/15 - 2008/6/15م ، 2008م . غزة - فلسطين.
7. عودات، عبد الباسط، البطالة في قطاع غزة، بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية، ط 1، 2010م - غزة - فلسطين.
8. الفليت، خلود، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، بحث منشور: مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة (2-2007/4/3)، كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.
9. قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008 م، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية، [www.dft.gov.ps/index.php?option=com\\_dataentry&pid=8&Itemid=27&des\\_id=1239](http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=8&Itemid=27&des_id=1239)
10. قانون رقم ( 4 ) لسنة 1998م بإصدار قانون الخدمة المدنية ، عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي، [www.ramallahcci.org/pages/infocenter/laws/4-1998-civil.htm](http://www.ramallahcci.org/pages/infocenter/laws/4-1998-civil.htm) معهد الحقوق: جامعة بيرزيت - فلسطين.
11. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008 - 18 يناير 2009، سبتمبر 2009م - فلسطين.
12. معهد الأبحاث التطبيقية - ( أريج )، المستوطنات والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، 2005/10/22م، القدس.
13. مكحول ، باسم ، عدوان ، يوسف، دور الحكومة في خلق فرص تنموية، بحث منشور : ورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2008، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ، الاردن.
14. مؤسسة الضمير، تقرير حول أوضاع قطاع غزة منذ فرض العقوبات الجماعية، تقرير منشور: صحيفة البناء ، العدد (379) ، الاثنين 4 شباط 2008م.
15. النيل، عبد المنعم، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والاسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، 2006م، الخرطوم، السودان.



16. وزارة الاقتصاد الوطني، الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة، 2005م، السلطة الوطنية الفلسطينية.

17. وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي لعام 2006/2005م - فلسطين.
18. وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي لعام 2007/2006م - فلسطين.
19. وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي لعام 2008/2007م - فلسطين.